

مؤتمر رجال الأعمال السعوديين الرابع بجدة عرض لأوراق العمل وإبراز النتائج والتوصيات

عمر سالم باقعر

أستاذ مساعد

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص: تناولت أوراق العمل المقدمة من الأمانة العامة لمجلس الغرف السعودية، وكل من غرف الصناعة والتجارة في جدة والرياض والمنطقة الشرقية، تناولت المواضيع التالية: (أ) تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد القطاع الخاص وإمكاناته من أجل إقامة البنيان الإنتاجي المتنوع.

(ب) ازدهار قطاع المقاولات بالمملكة: العقبات والحلول.

(ج) أساليب جذب الاستثمارات الأجنبية في مشروعات مشتركة بالمملكة العربية السعودية.

(د) تهيئة الوسائل الكفيلة بدفع الاستثمارات وإيجاد المدخرات الصغيرة والمتوسطة في استثمارات فعالة بالمملكة العربية السعودية.

(هـ) نحو أفضل السبل لزيادة مساهمة العمالة السعودية في القطاع الخاص.

(و) التخصيص في المملكة العربية السعودية: الآثار الاقتصادية والخطوات العملية.

(ز) تطوير بنية القطاع الخاص لمواجهة تحديات التنمية في المرحلة المقبلة.

وقد تمثلت أهم قرارات المؤتمر وتوصياته فيما يأتي:

١- أن قرارات التكيف ومبادرات القطاع الخاص ستعتمد على وضوح رؤية أكبر في المستقبل من منظور أدوات السياسات المالية والنقدية والتعديلات النظامية. وقد طرح اقتراح تشكيل لجان مشتركة مع القطاع الحكومي تأخذ في الاعتبار تقييم الآثار المتوقعة للسياسات المتنبئة.

٢- وجود نقص واضح وخطير في قواعد البيانات التي يجب توافرها لاتخاذ القرار الاقتصادي الأكثر ملاءمة.

- ٣- أن القطاع الخاص يرى أن العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية ودراسات السوق لا يتوافر لها القدر اللازم والمتطور من البيانات وأن ما يتوافر تحتكره الجهات الحكومية إما بدوافع عدم إجازة نشرها وإما لأغراض الهيمنة البيروقراطية.
- ٤- دعم محاولات القطاع الخاص بتنمية صادراته والدخول إلى الأسواق الخارجية. ومن أبرز المهام الملحة في هذا الخصوص دعم جهاز تنمية الصادرات واتخاذ التدابير لدعم المصدرين خاصة في مجالات النقل والتمويل والتأمين.
- ٥- العمل على تنويع إصدارات الأوراق المالية ذات المزايا المتنوعة بما يوفر للمستثمرين مجال المفاضلة والاختيار.
- ٦- النظر في إمكان إنشاء مناطق حرة بالمملكة بهدف زيادة جذب رؤوس الأموال غير المحلية في المشاريع المشتركة.
- ٧- تبني عملية تحويل بعض المشروعات العامة إلى القطاع الخاص بشرط أن تكون المحصلة النهائية رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات المحولة وتحسينها مع إثراء مكاسب المنافسة داخل القطاع الخاص.

جاء مؤتمر رجال الأعمال السعوديين الرابع بمدينة جدة خلال الفترة من ٢٤-٢٧ شوال ١٤٠٩هـ استكمالاً لسلسلة اللقاءات التي تتم كل عامين بين رجال الأعمال السعوديين والمسؤولين بالأجهزة الحكومية ذات العلاقة لدور القطاع الخاص في تحقيق توجه الدولة نحو إتاحة المزيد من مبادرات النمو ورفع مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في الناتج الوطني.

وكما كان الحال في المؤتمرات الثلاثة السابقة فقد تميزت مواضيع المؤتمر الرابع بكونها انعكاساً لمقيدات ومعطيات "مرحلية" نجحت إما عن استمرار القطاع الخاص في محاولة إزالة بعض المعوقات الإجرائية النظامية التي تحد من فعاليته أو تخفيف احتناقات مصدرها قصور أحد جانبي العرض أو الطلب عن تحقيق التوازن المطلوب وإما عن تطوع لمزيد من الوضوح فيما يتعلق بحجم ونوع أداة السياسة الاقتصادية المختارة لتنشيط أداء الاقتصاد الوطني.

وخاصة: "المرحلية" والمعوقات المرتبطة بها أضحت الصفة المميزة لمؤتمرات رجال الأعمال السعوديين. ففي المؤتمر الأول (الدمام؛ ٢٧-٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٣هـ) برزت مواضيع وقضايا التأمينات الاجتماعية وتنظيم استقدام العمالة من الخارج ومكافحة التسرر الجاري في مجال النشاط الاستيرادي. وفي المؤتمر الثاني (الرياض ٥-٧ رجب ١٤٠٥هـ) والذي افتتحه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، ظهر الاهتمام واضحاً لقضايا مرتبطة بقطاع الصناعات غير النفطية وقطاعات الزراعة والبنوك والمقاولات وضوابط الأشكال القانونية لمشاركة رأس المال السعودي في المشاريع التنموية. وفي المؤتمر الثالث (أبها؛ ١٥-١٩ رجب ١٤٠٧هـ) استقطبت اهتمامات المشاركين

مواضيع تحليل الوضع الصناعي وبحث مدى ملائمة السياسات الاقتصادية والمالية والجمركية عندئذ ومعوقات زيادة الطلب المحلي، وتوسعة السوق الخارجي للمنتجات الوطنية باعتبارهما المدخلين الأساسيين لدعم الاستثمارات.

وقد أدت بعض الأحداث الإقليمية التي طرأت قبل موعد انعقاد مؤتمر رجال الأعمال السعوديين الرابع إلى تأجيل مناقشة بعض المواضيع. فقد تزامن وقت المؤتمر مع التحضير لمؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في المغرب خلال الفترة ٢٢-٢٥ شوال ١٤٠٩ هـ إلى عدم تمكن خادم الحرمين الشريفين من افتتاح المؤتمر شخصياً كما كان مؤملاً وقد أنيب صاحب السمو الملكي الأمير ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة في الحضور وإلقاء خطاب افتتاح أعمال المؤتمر، كما أدى التحضير لاجتماع "أوبك" في فيينا إلى إلغاء الجلسات التي كان من المتوقع أن يترأسها أصحاب المعالي وزراء النفط والمالية وكذا التزام صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز بحضور حفل تخريج دفعة من كلية قوى الأمن الداخلي إلى طلب سموه تأجيل لقائه برجال الأعمال إلى وقت لاحق.

وستناول في هذا العرض بالتحليل كافة الأوراق التي قدمت سواء عرضت أو لم تعرض داخل جلسات المؤتمر لاعتقادنا بأن عدم عرضها كان أمراً إجرائياً لا يقلل من نوع وحجم الجهد الذي بذل في إعدادها وبالتالي القضايا والمواضيع التي تناولها.

الورقة الأولى: تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد وإمكانيات القطاع الخاص من أجل إقامة البنيان الإنتاجي المتنوع.

وقد أعدت ورقة العمل هذه الأمانة العامة لمجلس الغرف السعودية بالرياض ووقعت في أربعة مباحث تناولت استعراضاً موثقاً لتطور الأداء الاقتصادي عبر استعراض أداء عدد من المؤشرات أهمها: التشغيل والإنتاجية، أداء القطاعين الزراعي والصناعي، حجم المشروعات المشتركة، قطاع المقاولات، النشاط التجاري، وحصص أنشطة القطاع الخاص في معدل نمو الناتج الوطني. وقد ساعد هذا الاستعراض التاريخي لأداء الاقتصاد الوطني المدعم بالإحصاءات إلى التعرف على أبرز الوسائل التي يمكن بها تحقيق الاستخدام الأمثل لإمكانيات القطاع الخاص والتي تلخصت في النقاط التالية:

أولاً: تطوير بنية القطاع الخاص لمواجهة مرحلة التنمية في ضوء التوجه نحو مزيد من المبادرات الفردية والمؤسسية عبر تهيئة المناخ الملائم لشركات ومؤسسات القطاع الخاص لتعديل

هياكلها التنظيمية والإدارية وتشجيع المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في كيانات إنتاجية أكبر لما يحققه من خفض في كلفة الإدارة والتشغيل وتعديل الأنظمة المشجعة لقيام الشركات المساهمة العامة أو المحدودة أو المغلقة وأن تتوخى مؤسسات التمويل الحكومية الدقة في تقييم دراسات الجدوى المقدمة من المستثمرين الجدد بدلاً من تركيز الاهتمام بالضمانات المقبولة لاسترداد القروض.

ثانياً: مواجهة المشكلة التسويقية بتشجيع قيام المؤسسات التسويقية التجارية المتخصصة لأغراض توسيع قاعدة الاستهلاك المحلي أو لأغراض التصدير للأسواق الخارجية. وحول فكرة التسويق الخارجي دعت ورقة العمل إلى المزيد من الدعم لجهاز تنمية الصادرات القائم حالياً تحت مظلة مجلس الغرف السعودية وإنشاء قنوات تمويل متخصصة لعمليات التصدير سواء من خلال البنوك التجارية أو صندوق تمويل تجاري متخصص يتم إنشاؤه ووضع الضوابط التنفيذية للالتزام بتعليمات الشراء الحكومي من المنتجات المحلية.

ثالثاً: مواجهة الاختلال المالي والتمويلي بوحدات القطاع الخاص بتوعية المؤسسات المقترضة بأهمية الإفصاح عن المراكز المالية وتيسير حصول مؤسسات القطاع الخاص على مستحقاتها الثابتة لدى بعض الأجهزة الحكومية وتطوير أسلوب التقاضي في المنازعات التجارية بما يضمن حقوق الدائنين في ضوء مؤشرات: ارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها لدى القطاع المصرفي وحجم المعاملات التجارية الآجلة لدى الشركات وانعدام تعريف الاختصاص القانوني في قضايا المديونية الموزعة بين لجان فض المنازعات التجارية بالغرف ولجنة تقرير المسئولية والذمة المالية بمؤسسة النقد العربي السعودي والمحاكم الشرعية.

رابعاً: مواجهة الاختلال بين الموارد البشرية والإمكانات المادية من أجل زيادة استيعاب القطاع الخاص للعمالة الوطنية عبر التقييم المستمر لتجربة العمالة الوافدة والتعرف على اتجاهات طلب القطاع الخاص ورفع كفاية مصادر العرض المحلية للعمالة بربط السياسة التعليمية بسياسة احتياج الاقتصاد الوطني والتوسع في توظيف المرأة ومراجعة نظام العمل والعمال بهدف تطويره بإحداث التوازن المرغوب بين مصالح رب العمل والعمالة والاهتمام بدراسات النمو السكاني.

خامساً: رفع معدلات التراكم الرأسمالي المحلي بالتأكيد على أهمية صياغة السياسة النقدية لتعبئة المدخرات المحلية بتطوير سندات الاستثمار الحكومية بمختلف آجالها والبت في مسألة تطوير

السوق المالية المحلية وجعلها أكثر قدرة على جذب المدخرات نحو الاستثمار في المشاريع المحلية والتأكيد على وجود مؤسسات مالية متخصصة تعمل على تحريك عمليات بيع وشراء الأسهم فضلاً عما تؤديه من خدمات استشارية لترشيد القرارات الاستثمارية.

سادساً: جذب الاستثمارات الأجنبية المشتركة بالعمل بكافة السبل على عودة رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج والعمل على إيجاد لجان متخصصة لحل المشاكل التي تواجهها المصانع المشتركة وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات للتعريف بنظام استثمار رأس المال المختلط عبر السفارات والملحقيات التجارية والبنوك الأجنبية.

الورقة الثانية: ازدهار قطاع المقاولات بالمملكة: العقبات والحلول

قدمت الغرفة التجارية الصناعية بجدة ورقة العمل هذه بهدف تحديد خصائص الاستثمار في قطاع المقاولات والتعرف على المشاكل التي تواجه قطاع المقاولات وتحذ من فاعليته. وقد استندت ورقة العمل إلى افتراض أن التباطؤ الذي قد حدث في الإيرادات النفطية قد أثر على معدل أداء قطاع المقاولات بشكل أكبر عن أثره في بقية القطاعات الاقتصادية ومن هذا فإنها تغزو وجود فرص نمو غير مستغلة في قطاع المقاولات إلى عدد من المشاكل أبرزها:

- ١- المنافسة الأجنبية من شركات المقاولات ولجوعها إلى سبل غير نظامية للبقاء في السوق السعودي.
- ٢- مديونيات قطاع المقاولات للقطاع المصرفي وتأثره، بالتالي، من انخفاض سيولته المالية.
- ٣- تعقد إجراءات نقل الكفالة والإعارة للعمالة الوافدة المقيمة.
- ٤- عدم التزام شركات المقاولات غير المحلية بإسناد حصة الـ (٣٠٪) المنصوص عليها نظاماً إلى المقاولين الوطنيين.
- ٥- غموض نصوص عقود المقاولات الحكومية وعدم معرفة جهات الاختصاص للبت في قضايا الخلاف حول عقد العمل.

وحول ظاهرة عدم التزام شركات المقاولات غير المحلية بقرار الـ (٣٠٪) للمقاول السعودي ترى الورقة أن المقاولين غير السعوديين قد "تمكنوا خلال فترة قصيرة أن يكونوا لأنفسهم من المقومات والمعارف الإنشائية ما جعلهم مهيين لإنجاز المشاريع التي ترسو عليهم بأعلى كلفة إنتاجية ممكنة" وإن استطلاع آراء المقاولين المحليين قد أوضح "أن بإمكانهم إنجازها وبمقومات فنية وإدارية متاحة دون أن تقل في مستواها عما يمكن أن تحققه شركات المقاولات الأجنبية إلا أن محاولة هذه الأخيرة اقتناص الفرصة بوسائلها الظاهرة والباطنة قد حد من تلك الإمكانيات...".

وحول الأساليب غير النظامية التي تلجأ إليها شركات المقاولات غير السعودية للبقاء في السوق تشير الورقة إلى عدد من الأساليب منها:

(أ) إطلاق سراح عمالة المقاولات في وقف انخفاض الطلب على أن تتقاضى شهرياً مبلغاً معيناً عن كل منهم ثم استدعاؤهم عند الحاجة.

(ب) التباري في أخذ المناقصات المعمارية ومن ثم تعهد إلى مقاول آخر من الباطن لتنفيذها وتستحوذ بالتالي على القدر أكبر من المكاسب.

(ج) تضييف شركات المقاولات أنشطة وهمية إلى نشاطها العقاري بهدف الاحتفاظ بسجلها وعمالها.

وتثير مواقف: تحميل المقاول المسؤولية في حال تغيير مواصفات المشروع بعد توقيع العقد واختلاف وجهات النظر الإدارية بين الجهات المهتمة بالمشروع وتأخير الدفعات المالية الدورية وعدم دفع قيمة كل المواد المشحونة أو بعضها والتأخر في تسليم موقع العمل أو استلامه ظاهرياً ولكنه في الواقع غير جاهز للعمل وخلو مسؤولية الجهات المالكة للمشروع في حال التقصير أو التأخر في تنفيذ بعض بنود العقد أو كلها واستناد قرارات البدء أو الدفع أو استلام المشروع إلى قرارات فردية أبرز القضايا الإجرائية والنظامية والقانونية التي تعوق وتحذ من فعالية قطاع المقاولات. وتشير الورقة بوضوح إلى أن قطاع المقاولات "للأسف الشديد لم ينل هذه الرعاية من الدولة... وصيغ العقود مازالت كما هي لا تناسب تطور القطاع مثلما يحدث في الدول المتقدمة بأن يحدث مراجعات عديدة في ضوء واقعها الأمر الذي يحفظ للمقاول حقوقه مثلما حفظت ذلك للطرف الآخر فليس للتضخم ولا التغيرات في أسعار صرف العملات ولا لما يستجد من الالتزامات نتيجة للقوانين الجديدة ولا لما يسببه الروتين هذا الوباء الخطير من تأخير في استلام المشروعات أو تسليمها وما ينتج عن ذلك من تأخير لحقوق المقاول فليس لهذا كله نصيب في صيغ العقود على غير ما هو متبع في العقود العالمية المماثلة. وإذا كانت كثرة المشروعات في الماضي وطبيعة أرقامها ووفرة أرباحها وحدثة هذه الأعمال الضخمة قد ألهت المقاول عن التدقيق في صيغ العقود فإن عودة الأمور إلى طابعها تستدعي إعادة دقيقة لصيغها في ضوء ما هو متبع وموجود في سائر العقود العالمية المماثلة...".

وحول التوصيات التي قدمتها الدراسة برزت من بين العديد منها: إجرائياً ونظامياً ومؤسسياً ومالياً التوصيات التالية:

- ١- ينبغي أن تقصر الحكومة ولعدة سنوات قادمة دور شركات المقاولات غير السعودية على المشاريع التي يتطلب تنفيذها خبرة فنية عالية وتقنية متقدمة.
- ٢- عدم صرف الدفعة الأولى من كلفة المشروع للمقاول غير السعودي حتى تقديم ما يثبت تعاقدته فعلاً على حصة الـ (٣٠٪) مع مقاول سعودي.
- ٣- تعديل أنظمة الانتفاع من العمالة الوافدة المقيمة بإعادة دراسة. وتقييم أنظمة الجوازات والإقامة التي تمنع انتقال العامل من المقاولين لما لهذا الإجراء من أثر في الحد من استقدام عمالة إضافية.
- ٤- بخصوص مشكلة الديون المتراكمة على المقاولين السعوديين للبنوك التجارية ينبغي التفكير في إعادة جدولة هذه الديون وخصم مبالغ الفوائد باعتبارها ديوناً معدومة.
- ٥- دراسة إمكانية إنشاء صندوق متخصص يتولى القيام بإقراض المقاولين وفق المعايير التي تتطلبها طبيعة نشاط المقاولات.

٦- فسح المجال للمقاول السعودي لدخول الأسواق العربية والإسلامية والصديقة من خلال القروض أو المشاريع الإنمائية والعمرائية التي تمولها الحكومية بتلك الدول.

الورقة الثالثة : أساليب جذب الاستثمارات الأجنبية في مشروعات مشتركة بالملكة العربية السعودية
لقد استندت الغرفة التجارية والصناعية بجدة إلى التعرف على السبل والطرق بهدف زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في مشاريع مشتركة على تحليل البيانات والمعلومات التي حصلت عليها من استمارة استقصاء (٣٣٠ استمارة) اعتمد في اختيار أعضائها على أسلوب العينة الطبقية واستهدفت كبار رجال الأعمال الذين يتركز نشاطهم في مجالات الاستثمار الصناعي.

وقد تبين من نتائج الاستقصاء أن العدد الكلي للمشاريع الصناعية المشتركة قد بلغ (٣٢٦) مشروعاً قائماً بالفعل حتى نهاية عام ١٤٠٨ هـ لا يدخل ضمنها المشاريع الأجنبية الكاملة الملكية لشركاء غير سعوديين وتمثل هذه المشاريع نسبة (١٥,٢٪) من العدد الكلي للمشاريع الصناعية وبلغ إجمالي تمويلها من الصناديق المحلية المتخصصة (٥٣,٦) بليون ريال وشكلت نسبة (٥٦,١٪) من إجمالي مبالغ التمويل، وتركزت أنشطتها في: الصناعات الكيماوية، المعدنية، مواد البناء، المواد الغذائية، الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، الزجاج، والمنسوجات والملابس. وتأتي الولايات

المتحدة الأمريكية في مقدمة مجموعة الدول المساهمة في مشاريع صناعية مشتركة تلتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية فاليابان والصين الوطنية ثم ألمانيا الغربية.

وقد رأى (٣٢٪) من أفراد عينة الدراسة أن الحوافز المقدمة حاليًا للاستثمارات المشتركة مثل: الحماية الجمركية والتفضيل الحكومي للمنتجات الوطنية وإعانات التدريب ينبغي التوسع فيها لحفز المزيد من مشاركة رأس المال غير المحلي في الصناعات المحلية، كما أجاب (٢٧٪) ممن استطلعت آراؤهم بأن الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المشتركة يشوبها التعقيد الإداري الحكومي وخاصة في جوانب: استخدام الأيدي العاملة المتخصصة، إجراءات دخول وإقامة وخروج المستثمر، الحصول على القروض اللازمة، وتصدير المنتجات. وتفصيل أكثر للإجراءات الإدارية المعوقة برزت قضايا: طول فترة الإجراءات حتى مرحلة اتخاذ القرار الفردية، تعدد جهات الاختصاص ذات العلاقة بالاستثمارات المشتركة، وعدم التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالقرار الاستثماري. وقد ميز رجال الأعمال الذين استقصيت وجهات نظرهم الجهات التالية كأبرز الجهات روتينية وتعقيدًا لاتخاذ القرار: الجمارك، وزارة الصناعة، صندوق التنمية الصناعية، البلديات، وزارة التجارة، المؤسسة العامة للكهرباء، وزارة الزراعة والمياه، مصلحة الجوازات، إدارات المدن الصناعية، مكاتب الاستقدام، مصلحة الزكاة والدخل، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وحول أبرز السبل التي اقترحتها أفراد العينة لتشجيع مشاركة رأس المال غير السعودي برزت التوصيات التالية:

- ١- تخفيض أسعار المنتجات البترولية والبتروكيماوية للمصانع الوطنية والمشاركة.
- ٢- إعادة النظر في تعرفه الرسوم الجمركية التي فرضت في عام ١٤٠٧ هـ على بعض المواد الأولية الداخلة في الصناعة.
- ٣- التنسيق الكامل بين جهات التمويل والجهات المانحة للتراخيص.
- ٤- العمل على إيجاد لجان متخصصة تتجاوز الإجراءات الإدارية الحكومية لسرعة وإيضاح إجراءات فض المنازعات بين الشركاء السعوديين وأقرانهم من غير السعوديين.
- ٥- زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة المماثلة للمنتج المحلي وإعادة دراسة وتقييم أسعار الشحن بالنسبة للمنتجات الوطنية وتخصيص مناطق جمركية محددة لاستقبال الخامات وتصدير المنتجات.
- ٦- دراسة إنشاء مناطق حرة بالمملكة لزيادة مساهمة رأس المال غير السعودي في المشاريع المشتركة.

الورقة الرابعة: هينة الوسائل الكفيلة بدفع الاستثمارات وإيجاد قنوات لتوظيف المدخرات الصغيرة والمتوسطة في استثمارات فعالة بالمملكة العربية السعودية

تمثل الهدف الأساسي لهذه الورقة التي قدمتها أيضاً الغرفة التجارية والصناعية بجدة في التعرف على المعوقات التي تقلل من أهمية النقلة اللازمة من الاهتمام بالمؤسسات المصرفية وبيوت الاستثمار من فئة كبار المستثمرين إلى القاعدة الأوسع من المستثمرين المتوسطي الحجم والصغار الحجم وإلقاء الضوء على العوامل الشخصية والبيئية التي تحكم حركة المدخرات غير المؤسسية. واستندت الورقة إلى استطلاع آراء (١٢٤) شخصاً من العاملين في المصارف والمؤسسات الاستثمارية ورجال الأعمال المتعاملين معها. وقد برز من تحليل إجابات الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم العديد من الملاحظات والانطباعات لعل أهمها:

١- توجد فجوة إقراضية ملحوظة تؤثر في أداء قطاع مؤسسات القطاع الخاص. ذلك أنه نتيجة لتباطؤ الأداء الاقتصادي لانخفاض معدل الإنفاق الحكومي انخفاض إجمالي القروض الحكومية من (١٨) بليون ريال في عام ١٤٠٥هـ إلى نحو (٥) بلايين ريال في عام ١٤٠٧هـ كما انخفض إجمالي إقراض البنوك التجارية من (٥٨) بليون ريال إلى (٥٤) بليون ريال لنفس الفترة.

٢- أن نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية المطلوب التوسع فيها مستقبلاً لا تحظى إلا بما نسبته (١٠٪) من إجمالي الائتمان المصرفي المتوقع توافره من مصادر العرض التقليدية.

٣- أن مدخرات القطاع العائلي (سعودي وغير سعودي) قد ازدادت خلال مرحلة التكيف التي مر بها الاقتصاد الوطني (١٤٠٢هـ - ١٤٠٧هـ) من نحو (٨,٥) بليون ريال إلى نحو (١٣) بليون ريال وبزيادة تراكمية إجمالية بلغت ما يزيد على (٦٨) بليون ريال. ومن هذا الإجمالي شكلت مدخرات القطاع العائلي السعودي نصف هذا المبلغ الإجمالي أي ما يعادل (٣٤) بليون ريال.

٤- أن الفئة من المدخرين (الصغار والمتوسطين) تتسم بمجموعة من الخصائص والسلوكيات الادخارية التي يجب أخذها في الاعتبار في أي محاولة لاستقطاب مدخراتها. وتبرز أهم تلك الخصائص والسمات فيما يلي:

(أ) اتجاه هذه الفئة نحو وضع المتغير الخاص بتأكيد العقيدة الإسلامية على الادخار في مقدمة الدوافع الادخارية لديها الأمر الذي يعتبر دالة لأي من المؤسسات المتخصصة في تعبئة المدخرات على وجود الكثيرين من المدخرين ممن يفضلون عدم الاستجابة في قراراتهم الاستثمارية لأسعار

الفائدة بل يفضلون - في المقابل - الربط بين توظيف أموالهم وبين مؤشرات عن الربحية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

(ب) تتميز هذه الفئة بأنها حساسة جداً تجاه سيولة أموالها ويهتمها الاستثمار بالدرجة الأولى في أدوات ادخارية يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة.

(ج) تتكون هذه الفئة من صغار وكبار الموظفين وكذلك من صغار رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة حيث تتراوح دخولهم الفردية بين (١٠٠,٠٠٠) إلى (٣٠٠,٠٠٠) ريال سنوياً.

أما بشأن توصية هذه الدراسة فقد ظهرت مقسمة تحت عناوين فرعية مثل تلك المتعلقة بكيفية زيادة فعالية السياسات الحكومية في توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الاقتصادية الأكثر إنتاجية وأخرى متعلقة بزيادة الوعي الادخاري والاستثماري للقطاع العائلي وأخيراً توصيات هيكلية مؤسسية تتعلق بكيفية رفع جاذبية المناخ الاستثماري المحلي. ومن بين أكثر من (٢٠) توصية استحققت التوصيات التالية التركيز لأهميتها وحدة منظور معالجة موضوع الدراسة:

أولاً: دعوة مؤسسة النقد العربي السعودي للقيام بدور أكثر تأثيراً في مجال تحريك المدخرات المحلية بإتاحة الفرص أمام الاجتهادات الفقهية لاقتراح وسيلة شرعية شبيهة بسياسة السوق المفتوحة وبما يمكنها من إدارة السيولة المحلية بكفاية وأكثر قدرة على جذب المدخرات.

ثانياً: التشجيع على إنشاء نوادي الاستثمار لحث صغار المدخرين على اقتطاع أجزاء من دخولهم بصفة دورية توجه لشراء الأسهم والسندات سواء عند الإصدار أو عند التداول وتكون في نفس الوقت مملوكة ملكية جماعية لهم وهو ما يساعد على تنشيط السوق والتقليل من حجم السيولة النقدية لدى الأفراد والحد من الميل إلى الاستهلاك.

ثالثاً: دعوة مؤسسة النقد العربي السعودي إلى إعادة النظر في نصوص القوانين المنظمة لأداء البنوك المحلية والتي تمنع حالياً ممارسة هذه البنوك لأنواع معينة من الأنشطة الاستثمارية الطويلة الأجل مع اقتراح أن تتعهد المؤسسة بدعم البنوك التي يتأثر وضع سيولتها من جراء ارتباطاتها التمويلية الإنتاجية.

رابعاً: السماح للبنوك التجارية بالتعامل في الأوراق المالية بيعاً وشراء وبما يسمح لهذه البنوك بتوظيف أموالها في مشاريع مجزية محلية وبشكل أفضل مما لو اقتصر دورها على مجرد الوسيط.

خامساً: التعجيل في عملية البت في المبادرة الحكومية التي تضمنتها خطة التنمية الرابعة (البند: ١/٢/٣/٦-ص: ١٣٨) والتي تؤكد على مواصلة نقل ملكية الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص.

سادساً: التشجيع على إقامة ما يعرف بشركات المخاطرة لإنقاذ الشركات الوطنية المتعثرة (والتي عادة ما تكون في حاجة إلى هيكل تمويلي جديد أو إلى إدارة جديدة كتي تتجاوز مصاعبها المالية) ومن ثم العمل على طرحها كمجموعات كبيرة لجمهور المدخرين بالتعاون مع البنوك المحلية ومؤسسات الإقراض الحكومية.

الورقة الخامسة : نحو أفضل السبل لزيادة مساهمة العمالة السعودية في القطاع الخاص

استندت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض - وهي بصدد إعداد هذه الدراسة - إلى الإحصاءات المتاحة عن العمالة بمكوناتها المحلي وغير المحلي بالإضافة إلى توزيع استبيان تم من خلاله استطلاع آراء بعض رجال الأعمال فضلاً عن إجراء مقابلات شخصية لاستجلاء نقاط معينة. وقد استندت الدراسة في تعريفها للظاهرة موضع الدراسة بأنها قد تمثلت في "زيادة منافع العمالة الوافدة على مستوى منشآت الأعمال ومنافعها أيضاً على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك نظراً لانخفاض مستوى أجور العمالة الوافدة مع ارتفاع مستوى أداؤها الوظيفي وزيادة استقرارها في العمل وقبولها العمل في أي موقع تقتضيه مصلحة المنشأة بالإضافة إلى سهولة التخلص منها عند عدم الحاجة وعدم تحمل صاحب العمل لأقساط التأمين عليها".

وقد عزت الدراسة أسباب الظاهرة إلى عدد غير قليل من الأسباب لكن لعل أكثر هذه الأسباب وجاهة وقابلية للتأكد من صحتها بشكل فرضيات قابلة للمزيد من البحث هي:

١- عدم استيفاء احتياجات القطاع الخاص من العمالة من مخرجات التعليم والتدريب نظراً لانخفاض نسبة الخريجين من الكليات العملية. فقد توقعت الخطة الخمسية الرابعة أن يتخرج من المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (٤٣٢٠٥) متدربين أي بنسبة (٧٤٪) من إجمالي الملتحقين خلال سنوات الخطة إلا أن عدد الخريجين الفعلي خلال عامي ١٤٠٥/١٤٠٦ هـ - ١٤٠٦/١٤٠٧ هـ بلغ (١٢٦٥٦) متدرباً يمثلون (٢٩,٣٪) فقط من المتوقع تخرجهم خلال الفترة ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ - ١٤٠٩/١٤١٠ هـ وبانخفاض مقداره (١٠,٧٪) عن المعدل النمطي لتحقيق الأهداف.

٢- ارتفاع متوسط الأجر بالإدارات الحكومية ومؤسسات القطاع العام عن المتوسط المناظر بمنشآت القطاع الخاص.

٣- مجاراة بعض العادات الاجتماعية التي تؤكد احترام الوظيفة الحكومية أكثر من احترام العمل بالمنشآت الخاصة.

٤- خفض أقيام عقود التشغيل والصيانة التي تبرمها الجهات الحكومية مع الشركات الخاصة إلى حد متدن ودون المساس بالمقابل بحجم ومستوى الأعمال المطلوب تنفيذها من الشركات المتعاقدة.

٥- تغير ظروف التشغيل بالقطاع الخاص لتناقص الطلب المحلي على منتجات هذا القطاع الأمر الذي قلل من فرص الربحية بالمشروعات الخاصة وتعذر معه التوسع في توظيف عمالة وطنية ذات مستويات مرتفعة من الأجور.

أما عن موقف القطاع الخاص من توظيف العمالة الوطنية فقد تبين من نتائج الاستبيان الذي أجرته الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عدد من المؤشرات من أبرزها:

١- بلغت جملة العمالة بمفردات العينة (٥٤٦٧٦) عاملاً موزعين بين سعوديين وغير سعوديين بنسبة (٧,٢٣٪) و (٣,٧٦٪) على التوالي وذلك لعام ١٤٠٨هـ.

٢- ارتفاع نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة بالوظائف الإدارية وذلك مقارنة بالنسب المناظرة لكل من الوظائف الفنية ووظائف العمالة العادية حيث بلغت هذه النسب (٦,٣٥٪)، (٨,٢٤٪)، و (٥,١٧٪) على التوالي.

٣- أكدت (٨٥٪) من الردود أن المنشآت التي استعانت بعمالة وافدة قد حققت أهدافها سواء من حيث اقتصاديات تشغيل المنشآت أو استقرار العمل بها كما أفاد (٨٨٪) من جملة الردود أنها مازالت في حاجة إلى استقدام عمالة وافدة نظراً لحاجة العمل إليها.

٤- مقارنة بالسعوديين تفوقت العمالة الوافدة وفقاً لمعايير المفاضلة التي أجرتها الدراسة في المجالات وبالنسب التالية:

الانضباط في العمل (٨,٩١٪)، التغيب عن العمل بدون إنذار (٤,٣٤٪)، الاستقرار في العمل (٨٨٪)، احترام أنظمة العمل (٨٥٪)، توافر الخبرة (٧,٩٦٪)، معرفة لغة أجنبية (٧٩٪)، الانتقال حسب حاجة العمل (٦,٨٢٪)، انخفاض مستوى الأجر (٨٧٪)، وارتفاع مستوى الإنتاجية (٧٧٪).

وقد اختتمت الدراسة نتائجها وأبرز توصياتها بانتهاج أسلوب متدرج لإحلال العمالة المحلية محل الوافدة وفقاً للخطوات التالية:

- ١- حصر العمالة الوافدة إلى المملكة، وتحليل تطور أعدادها، ونوعياتها، وتخصصاتها، وتركيبتها العمري، ومصادر عرضها، وأسباب استقدامها وأسلوب الاستقدام المتبع.
- ٢- تهيئة السوق المحلية للعمالة بجعلها أكثر تفاعلاً مع احتياجات القطاع الخاص.
- ٣- تغطية كافة أرجاء المملكة بخدمات مكاتب العمل.
- ٤- مراجعة احتياجات القطاع الخاص من العمالة أولاً بأول وعند طلب استقدام عمالة من الخارج.
- ٥- النظر في ربط الحوافز التي تقدمها الدولة لدعم وتشجيع القطاع الخاص بما توظفه المنشآت المستفيدة من هذا الدعم من عمالة محلية.
- ٦- الترخيص للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال التدريب وخدمات التوظيف وتشجيع هذا التوجيه بالدعم والإقراض الحكومي.

الورقة السادسة: التخصيص في المملكة العربية السعودية: الآثار الاقتصادية والخطوات العملية

وقد أسهمت بورقة العمل هذه الغرفة التجارية والصناعية بالمنطقة الشرقية وشملت العديد من الأفكار النظرية والعملية وكانت بحق من بين أكثر أوراق المؤتمر إثارة للنقاش من حيث إطار عرض القضية والتعرف على قدرات القطاع الخاص والخطوات العملية المقترحة الأخذ بها والآثار المتوقعة لهذه الخطوات. وقد كان لمفهوم التخصيص الذي تبنته الورقة أثر كبير في رفع مستوى الحوار والخروج به عن النمطية التي عولجت بها أغلب المواضيع المطروحة في المؤتمر، ذلك أنه مزيج بين أكثر من أسلوب. وقد كانت هذه الأساليب:

- ١- التغلب على الصعوبات القانونية والبيروقراطية لعمليات الاستثمار.
- ٢- السماح بقيام نشاطات اقتصادية منافسة لأنشطة الدولة الاقتصادية.
- ٣- قيام القطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي حالياً.
- ٤- بيع أصول منشآت القطاع العام كلياً أو جزئياً.

أما عن الخطوات العملية التي ارتأتها الورقة متلائمة مع مفهوم التخصيص الذي تبنته فقد برز من بين أهمها:

- أولاً: تحديد المنشآت العامة المراد تحويلها والنسب التي ترى الحكومة الاحتفاظ بها في رأس مال كل منشأة.
- ثانياً: تكوين هيئة مسؤولة عن دراسة أوضاع المنشآت العامة المراد تحويلها وتقييم أصولها وتحديد قيمة الأسهم وأسلوب بيعها.

ثالثاً: التأكيد على حقوق العاملين والمحافظة عليها.

رابعاً: تمكين المستثمرين من التعرف على أوضاع الشركات العامة المراد تحويلها.

خامساً: تطوير سوق رأس المال بما يتناسب مع متطلبات عملية التخصيص.

سادساً: وضع ما يسمى بسهم ذهبي تملكه الدولة في الشركة المحولة ويكون بمثابة تمثيل دائم

للحكومة في مجالس إدارات الشركات المحولة للحفاظ على المشاريع المساهمين والصالح العام.

وفي الجانب العملي لمقترحات الدراسة تعرفت على المشاريع التي تصلح هدفاً لعملية

التخصيص. فمن بين المشروعات التي يمكن إدراجها تحت إطار عقود تشغيل وصيانة برزت: الموانئ

البحرية والمطارات الجوية (باستثناء الجمارك والأمن)، المستشفيات العامة، الصرف الصحي،

المكتبات العامة، النوادي والملاعب الرياضية، المتاحف والمناطق السياحية والأثرية، وخدمات

المساحة والصيانة البلدية.

وبرزت في إطار مشروعات التخصيص بشكل نقل ملكية: مشروعات تكرير وتسويق

منتجات النفط (بترومين)، مشروعات صناعة البتروكيماويات (سابك)، الخطوط الجوية السعودية،

الاتصالات السعودية، والمؤسسة العامة للسكك الحديدية السعودية.

أما مشاريع الملكية المختلفة فقد انحصرت في: المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن

الدقيق، المؤسسة العامة لتحلية المياه، ومشاريع الري والصرف المنتشرة بالمملكة.

وفي جانب التوصيات كانت أهم توصيات الدراسة التركيز على مراعاة أسلوب التحول

الجزئي إلى القطاع الخاص (في حال نقل الملكية) باستخدام نمط الشركة المساهمة ذات الملكية

المختلفة والتي يساهم فيها القطاع الخاص والعاملون بأكثر من نصف رأس المال إلى جانب الدولة

وذلك تحقيقاً لمزايا هذا النوع من المشروعات وأن تعطى الأولوية في تملك الأسهم في حال البيع

الكامل للقطاع الخاص) لصغار المدخرين توسيعاً لقاعدة الاستثمار الفردي وتعميقاً للفائدة كأن

يوضع حد أقصى لعدد الأسهم المتاح تملكها للفرد الواحد مثلاً.

الورقة السابعة: تطوير بنية القطاع الخاص لمواجهة تحديات التنمية في المرحلة المقبلة

واستندت هذه الورقة التي قدمها مجلس الغرف التجارية والصناعية في تعرفها على أبعاد

التطوير والتحديث الاقتصادي اللازم لمرحلة تزايد الاعتماد على القطاع الخاص كمصدر للدخل

على نتائج استبيان وزعته على رجال الأعمال في مختلف مناطق المملكة وتوصلت إلى نتيجة رئيسة

هي أن معاناة كافة وحدات القطاع الخاص لكثير من المشاكل إنما تعود إلى عدم اكتمال مرحلة التكيف بعد فترة الطفرة. وفي هذا الإطار تعرفت الورقة على أربعة جوانب اختلال هي:

أولاً: اختلال بالهياكل المؤسسية لشركات القطاع الخاص.

ثانياً: اختلال بالهياكل التنظيمية والإدارية.

ثالثاً: اختلال بقدرات وحدات التسويق.

رابعاً: اختلال بالهياكل التمويلية والمالية.

وحول موضوع اختلال الهياكل المؤسسية كشفت الورقة عن أن النمط الغالب في تكوين مؤسسات العمل بالقطاع الخاص يتجه إلى الشركات الفردية ذات المسؤولية المحدودة أو التضامنية أو التوصية البسيطة وقد قدر عددها بأكثر من (٣٢٠٠) شركة تمثل نسبة (٤٦٪) من إجمالي الوحدات العاملة بالقطاع الخاص ومعظمها ذات رأس مال صغير حيث وجد أن مجموع رؤوس أموالها لا تتجاوز (٤,٣) بليون ريال وتمثل نسبة (٠,٦٪) من إجمالي رؤوس أموال الشركات الوطنية. هذا في حين أن قطاع الأعمال المنظمة والذي قوامه شركات المساهمة العامة أو المغلقة والذي يتمتع بمزايا التنظيم الجيد في الإنتاج والإدارة والتسويق يشكل وجوده العددي (٦٤) شركة تمتلك أكثر من (٦٥٪) من إجمالي رؤوس أموال الشركات المسجلة بالمملكة.

وعن اختلال الهياكل التنظيمية والإدارية فقد برزت أكثر وضوحاً في جوانب العمالة والتكاليف والإنتاج. فقد انتشر عدد كبير من المؤسسات والشركات في السوق اعتماداً على أسلوب اقتناص الفرص وأنشئ العديد من المؤسسات والشركات لمجرد الاستفادة من القروض التي تمنحها صناديق وبنوك الإقراض المتخصصة. بالإضافة إلى هذا فإن الهيكل التنظيمي - في أغلب مفردات عينة الدراسة - اعتمد في حساب تكاليفه على العمالة الوافدة وفي جانب الإنتاج على افتراض طلب متزايد على سلعة وخدماته. لهذه الاعتبارات يعاني عدد غير قليل وبشكل ملموس من مشاكل السيولة المالية كما أن انخفاض قيم أصولها وارتفاع حسابات مديونيتها لدى المصارف التجارية أدى إلى عدم التمكن من سداد المدفوعات الدورية العادية مثل مرتبات العاملين وفواتير الهاتف.

وعن ملامح قصور القدرات التسويقية توصلت الدراسة إلى عدد من المظاهر الهامة. فقد اتضح أن المشروعات الزراعية التجارية تعاني من المنافسة غير العادلة من قبل المنتجات المستوردة في سوق يتسم بدرجة عالية من المرونة السعرية تلا ذلك نقص واضح في منافذ البيع والتوزيع. أما في مجال الخدمات والنشاط التجاري الاستيرادي فقد تمثلت قصور القدرات التسويقية لوحدات

القطاع الخاص في عدم تنظيم المنافسة المحلية واشتداد المنافسة الضارة الناجمة في كثير من الأحيان عن علامات مقلدة أو مغشوشة. وبشكل عام فقد واجهت وحدات التسويق نقصاً في منافذ البيع والتوزيع التابعة للشركات المنتجة أو التي تقوم بالتوزيع لحسابها وتعلق بعض المستهلكين بالعلامة التجارية الأجنبية وصعوبة إقناعهم بجودة وأهلية المنتجات المحلية وزيادة عدد البدائل المطروحة للسلعة أو الخدمة الواحدة ووجود العديد من الصعوبات النظامية والإجرائية أمام تصدير كثير من المنتجات الوطنية.

أما عن اختلال الهياكل التمويلية والمالية فقد عزيت إلى الاعتماد شبه الكامل على الاقتراض من الغير لتمويل تكوين رأس المال الثابت أو حاجتها إلى رأس المال العامل. وقد لجأ العديد من المؤسسات في مفردات العينة إلى تكرار الاقتراض من المصارف التجارية لتمويل أزمة نقدية طارئة أو عجز في السيولة أو لسداد ديون متراكمة. وقد أشارت الورقة إلى أن أكثر من (٥٠٪) من التكلفة الاستثمارية للمشروع قد اعتمد فيها على الاقتراض من الغير، كما أفاد (٦٥٪) من مفردات الدراسة بأن الاعتماد على المعاملات الآجلة في البيع والشراء بين الشركات قد أدى إلى خلل واضح في دورة التدفقات النقدية وأدى هذا إلى رفع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى (٢٥٪) من إجمالي المديونيات الآجلة.

أما عن أبرز توصيات الورقة فحول موضوع إصلاح الهياكل المؤسسية برز اقتراح تشجيع المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في كيانات تنظيمية إدارية أكبر لما يحققه ذلك من خفض في تكلفة الإدارة وانعدام تعدد مناطق ووحدات اتخاذ القرار والاستفادة من مزايا الحجم الكبير والوفورات الخارجية. وفي مجال رفع كفاية القدرات التسويقية برز اقتراح تشجيع قيام نوع من التعاون والتنسيق بين وحدات القطاع الخاص الخدمية والإنتاجية من أجل تخفيف المنافسة الضارة بين المؤسسات ذات الإنتاج المتماثل. وأخيراً كانت أبرز توصيات تعديل التدفق المالي ورفع كفاية أجهزة القطاع الخاص التمويلية هما التوصيتان المناديتان بضرورة تطوير أسلوب التقاضي في المنازعات التجارية، بما يضمن حقوق الدائن قبل الأطراف المتلاعبة وذلك لأن المعاملات المصرفية والتجارية معاً تقوم على الثقة وسرعة إثبات وتحصيل الحقوق الأمر الذي يستوجب ضرورة التشدد في مواجهة حالات سوء النية والأخرى المنادية بوجوب تيسير حصول وحدات القطاع الخاص على حقوقها الثابتة لدى الأجهزة الحكومية بالتقليل من الإجراءات الروتينية وتكرار المستندات من أكثر من جهة حكومية.

توصيات المؤتمر

يصعب في ختام هذا العرض إبراز توصيات المؤتمر الرابع لرجال الأعمال لكثرتها وتنوعها. فكل دراسة بدون استثناء قد احتوت في المتوسط على خمس عشرة توصية، الأمر الذي يرفع عدد التوصيات كمجرد أرقام حاسبية إلى أكثر من مائة توصية. إزاء هذا فضلت إبراز توصيات المؤتمر بالتركيز على فكرة المرحلة التي أشرت إليها في بداية هذا العرض والتي تعطي بدورها الأولوية لموضوع السياسات. بمختلف جوانبها والتعديلات الهيكلية الكلية التي حظيت بأهمية أكبر. من هذا المنظور يمكن القول بأن أبرز توصيات المؤتمر الرابع قد تمثلت فيما يلي:

أولاً: أن قرارات التكيف ومبادرات القطاع الخاص ستعتمد على وضوح رؤية أكبر في المستقبل من منظور أدوات السياسات المالية والنقدية والتعديلات النظامية. ولقد برز بوضوح رغبة القطاع الخاص في تشكيل لجان مشتركة مع القطاع الحكومي تأخذ في الاعتبار التنظيم المسبق لآثار القرارات الاقتصادية.

ثانياً: أن هناك نقصاً واضحاً وخطيراً في قواعد البيانات التي يجب توافرها لاتخاذ القرار الاقتصادي الأكثر ملاءمة. فالقطاع الخاص يرى أن العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية ودراسات السوق لا يتوافر له القدر الكافي من البيانات حولها وأن ما يتوافر منها تحتكره الجهات الحكومية المعنية إما بدوافع عدم إجازة نشرها وإما لأغراض الهيمنة البيروقراطية.

ثالثاً: على الرغم من تعدد جهات اتخاذ القرار وما يبدو من رابطة إدارية تنظيمية بينها إلا أن الانطباع السائد هو أن أغلب قرارات الأجهزة الحكومية المعنية بأنشطة القطاع الخاص تنحصر في أعلى سلطات الأجهزة الإدارية الأمر الذي يزيد من أعباء وتكلفة قرارات القطاع الخاص المتعلقة بالتوسع في الإنتاج أو الاستثمار أو إجازات التصدير أو رخص التصدير أو تصاريح استخدام عمالة من الخارج.

رابعاً: من الأهمية بمكان العمل على تهيئة المناخ الملائم لشركات ومؤسسات القطاع الخاص لتعديل هياكلها التنظيمية والإدارية ومساعدتها بإعداد الدراسات القانونية والإدارية والإجرائية والدراسات العملية المقارنة من قبل الغرف التجارية والأجهزة الحكومية المتخصصة.

خامساً: من المهم أن تتوخى مؤسسات وصناديق التمويل الحكومية درجة عالية من تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة لها من قبل المستثمرين الجدد لما يؤدي إليه هذا الاتجاه من تقليل خطورة المشروعات العشوائية أو المقلدة.

سادساً : العمل على دعم محاولات القطاع الخاص لتنمية صادراته والدخول إلى الأسواق الخارجية ومن أبرز المهام الملحة في هذا الخصوص دعم جهاز تنمية الصادرات واتخاذ التدابير لدعم المصدرين خاصة في مجالات النقل والتأمين والتمويل.

سابعاً : دعم الأجهزة المساعدة لتوعية المؤسسات المقترضة بأهمية الإفصاح عن المراكز المالية وتقديم البيانات الموثقة من قبل محاسبين معتمدين لدعم الثقة المتبادلة بين طرفي العملية الائتمانية.

ثامناً: التشجيع على إقامة ما يعرف بالشركات المخاطرة لإنقاذ الشركات الوطنية المتعثرة (والتي عادة ما تكون في حاجة إلى هيكل تمويل جديد لكي تتجاوز مصاعبها المالية) ومن ثم العمل على طرحها كمجموعات كبيرة لجمهور المدخرين بالاشتراك مع المصارف التجارية ومؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة.

تاسعاً : تبني عملية تحويل بعض التشريعات العامة إلى القطاع الخاص بشرط أن تكون المحصلة النهائية رفع وتحسين الكفاية الاقتصادية للمشروعات موضوع التحويل مع إثراء مكاسب المنافسة داخل القطاع الخاص.

عاشراً : تحديد الالتزامات التي ترى الدولة إلزام المنشآت المخولة بها تحقيقاً لأهداف اقتصادية واجتماعية بحيث يكون هذا التحديد واضحاً ومقنناً مثل الالتزام بالجودة أو السعر أو توصيل خدمات المشروع إلى مناطق معينة لم تصلها الخدمات من قبل، وتشغيل نسب معينة من العمالة الوطنية.

حادي عشر : تطوير استراتيجية استثمارية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف المستجدة والتعاون في هذا المجال مع اللجان الوطنية الممثلة لرجال الأعمال لتحديد أنسب البدائل أو الأولويات الاستثمارية التي يتعين أن تتحرك خلالها هذه الإستراتيجية.

ثاني عشر : وضع الضوابط التنفيذية اللازمة للالتزام بتعليمات الشراء الحكومي من المنتجات المحلية كإجراء فوري لتنشيط الطلب المحلي والإسراع بالخروج من دورة انخفاض الأداء الاقتصادي الوطني.

ثالث عشر: توسيع المجال أمام المقاول ورجل الأعمال والصانع السعودي في دخول أسواق الدول العربية والإسلامية والصديقة من خلال إقراض الحكومة المباشر أو المشاركة العينية في المشاريع العمرانية والإنمائية التي تمولها مع تهيئة الدعم والمساندة اللازمين لتحقيق ذلك الهدف.

رابع عشر : ضرورة العمل المستمر على تنويع إصدارات الأوراق المالية ذات المزايا المتنوعة بما يوفر للمستثمرين مجال المفاضلة والاختيار وما يتفق مع تفضيلاتهم الاستثمارية.

خامس عشر : ضرورة تعميق الاهتمام بالتعليم والتدريب وإعادة النظر في برامجهما باعتبارهما من الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق استفادة حقيقية من المشروعات المشتركة ليس في مجال زيادة الإنتاجية وحسب، بل في مجال استيعاب التقنية الحديثة التي تهدف المملكة إلى اكتسابها من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

سادس عشر : النظر في إمكانات إنشاء مناطق حرة بالمملكة من أجل زيادة جذب رؤوس الأموال غير المحلية في المشاريع المشتركة.

Work Papers Topics and Recommendations of the
Fourth Saudi Businessmen Conference,
Jeddah, Shawal 24-27, 1409 A.H.

OMAR S. BAGOUR
Assistant Professor
Department of Economics,
Faculty of Economics and Administration,
King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

ABSTRACT. In the footprints of a tradition established six years ago the Fourth Saudi Businessmen Conference which was held in Jeddah came as a reconfirmation of the continuing dialogue between businessmen and responsables in various government agencies related to the activities of the private sector.

Seven work-papers have been presented by: the General Secretariat of the Council for the Saudi Chambers of Commerce and Industry and the Jeddah, Riyadh and the Eastern Province Chambers. The agenda has included discussions and "questions-and-answers" period by various participants which centered around:

1. Efficient utilization of the private sector resources for establishing a diversified productive base.
2. Obstacles of the construction sector and proposed solutions.
3. Ways and means to further attract foreign capital in joint venture projects.
4. Mobilizing domestic investment sources and improving channels for small and medium savings collection.
5. Ways and means to improve participation by Saudi work force.
6. Economic effects and practical methods to deepen "privatization".
7. Developing private sector capabilities to stand for future development challenges.

The Conference has put forth numerous recommendations, most important amongst are:

A. Adjustment decisions and private sector initiatives require better vision of the "unspoken" and "unwritten" promises of government monetary and fiscal policies and institutional changes.

B. The participants perceived a host of socio-economic and behavioural variables data bases that are either "non-existent" or are "bogged" by government agencies for self-interest purposes.

C. Support of the private sector in developing its export base and entrance into foreign markets through establishing a "private-public" council to encourage exports particularly in the areas of transportation, insurance and finance.

D. Encouraging the expansion of government bond issues and their diversification to suit preference for a wider range of participants.

E. Supporting the trend toward "privatization" through the sale of some of the public enterprises for the purposes of enhancing business performance and enriching private sector competition.